

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة
شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري
لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤)
بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" (الشركة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والذي تم إعداده وفقاً لقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاجات لتمكين الشركة فقط من الالتزام بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لغرض آخر.

مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسئول عن التأكد من الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الاعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاجات بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقوم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكيد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاجات تأكيد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة
شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري
لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤)
بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٢)

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل استفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات الشركة.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظراً لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة
شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري
لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤)
بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (تابع)

صفحة (٣)

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

أمور هامة أخرى

نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير يتعلق بشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" على أساس مستقل فقط ولا يشمل مجموعة شركات القلعة للاستثمارات المالية ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج أعلاه، فقط لغرض التزام شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" عن عملنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.



وائل صقر
رئيس

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٠١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ١٣ يوليو ٢٠٢٥

شركة القلعة للاستثمارات المالية

تقرير الحوكمة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

اسم الشركة		شركة القلعة للاستثمارات المالية ش.م.م	
غرض الشركة		- تقديم الاستشارات في المجالات المالية و التمويلية للشركات والمشاريع على اختلاف انواعها. - إعداد وتقديم دراسات الجدوي الإقتصادية و الهندسية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية و المالية و ترتيبات عقود الاقتراض و دراسات التمويل بصفة عامة. - إعداد وتقديم الدراسات والاستشارات بشأن الترويج للمشاريع و تقديم الدعم الفني اللازم في هذا الشأن فيما عدة الاستشارات القانونية. - الوكالة عن الشركات و المشاريع و عمليات التفاوض و التعاقد بمختلف انواعها و مراحلها و بوجه خاص مفاوضات عقود الادارة و المشاركة و المعونة الفنية. - إدارة و تنفيذ و إعادة تأهيل و هيكلة المشاريع. - امتلاك حصص في شركات تابعة.	
المدة المحددة للشركة	٢٥ عاما	تاريخ القيد بالبورصة	٢٠٠٩ / ١٢ / ٢
القانون الخاضع له الشركة	رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	٥ جم للسهم
آخر رأس مال مرخص به	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم	آخر رأس مال مصدر	٩,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم
آخر رأس مال مدفوع	٩,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	١١١٢١ في ١٣/٤/٢٠٠٤
اسم مسئول الاتصال	أ. عمرو محمد القاضي		
عنوان المركز الرئيسي	١٠٨٩ كورنيش النيل-جاردن سيتي		
أرقام التليفونات	٠٢٢٧٩١٤٤٤٠	أرقام الفاكس	٠٢٢٧٩١٤٤٤٨
الموقع الالكتروني	www.qalaaholdings.com		
البريد الالكتروني	info@qalaaholdings.com		



المحتويات

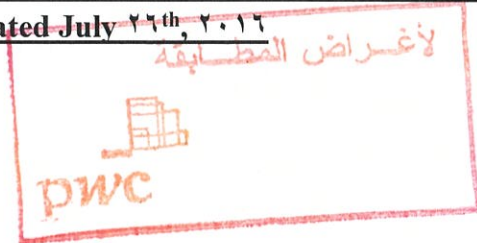
١- تقرير مراقب الحسابات

٢- تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤



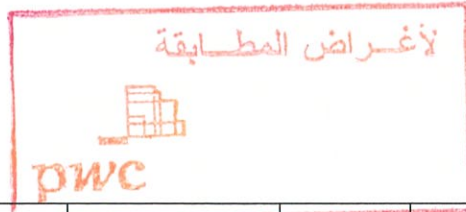
[Insert Auditors Report covering the Corporate Governance Report on Auditor's Letterhead – In Arabic]

A report that independently confirm the report of the board of directors of Qalaa Holdings S.A.E "Egyptian joint stock company" to adhere to the rules of corporate governance as issued in the Egyptian manual for corporate governance issued by the Board of Directors of Financial Regulatory Authority No. (٨٤) Dated July ٢٦th, ٢٠١٦



هيكل الملكية

حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
Citadel Capital Partners Ltd.	Citadel Capital Partners Ltd.	٤٢٧,٤٥٥,٦٧١	٢٣,٤٩%
شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة	١٦٥,٩٦٤,٠٠٠	٩,١٢%
السويدى للاسمنت ش م م	السويدى للاسمنت ش م م	١٠١,٢٢١,٥٤٧	٥,٥٦%
شركة الامارات الدوليى للاستثمار ذ م م	شركة الامارات الدوليى للاستثمار ذ م م	١٠٠,٩٠٠,٠٠٠	٥,٥٤%
الإجمالي		٧٩٥,٥٤١,٢١٨	٤٣,٧١%



إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	د / احمد محمد حسنين هيك	رئيس مجلس الادارة	_____	٢٠٠٤	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
٢	السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو مجلس الإدارة المنتدب - تنفيذى	_____	٢٠٠٤	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
٣	السيد/ كريم حسن صادق	عضو مجلس الإدارة المنتدب لقطاع النقل والدعم اللوجيستى - تنفيذى	_____	٢٠٠٥	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
٤	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	عضو مجلس الإدارة المنتدب للقطاع المالى - تنفيذى	_____	٢٠٢٣	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD

ممثلًا لشركة Citadel Capital Partners LTD	٢٠٢٣	_____	عضو مجلس الإدارة المنتدب عن الشؤون المصرفية و التمويل – تنفيذي	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	٥
ممثلًا لشركة Citadel Capital Partners LTD	٢٠٢٣	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	السيد/ منصور أحمد محمد هيك	٦
ممثلًا لشركة Citadel Capital Partners LTD	٢٠٢٣	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	السيد/ تيمور أحمد محمد هيك	٧
ممثلًا لشركة Citadel Capital Partners LTD	٢٠١٧	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	السيدة/ منى مكرم عبيد	٨
عن نفسه	٢٠١٠	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	٩
عن نفسه	٢٠١٤	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	السيد/ فيليب بلير داندس	١٠
عن نفسه	٢٠١٧	_____	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	١١

حضور مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠٢٤ تم عقد ٧ اجتماعات لمجلس إدارة الشركة : الأول بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، الثاني بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢٤، الثالث بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٤، و الرابع بتاريخ ١ اغسطس ٢٠٢٤، والخامس بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤، و السادس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤، والسابع بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤.

اعضاء مجلس الإدارة الحاليين:

عدد مرات الحضور	اسم عضو مجلس الإدارة	مسلسل
٧	د / احمد محمد حسنين هيك	١
٧	السيد/ هشام حسين الخازندار	٢
٤	السيد/ كريم حسن صادق	٣
٧	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	٤
٧	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	٥
٤	السيد/ منصور احمد محمد هيك	٦

٧	السيد/ تيمور احمد محمد هيكل	٧
٢	السيدة/ منى مكرم عبيد	٨
٧	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	٩
٧	السيد/ فيليب بلير داندس	١٠
٦	السيدة/ دينا هيزر حمدي حسن شريف	١١

يبين الجدول اعلاه إجتماعات مجلس الإدارة خلال العام. قامت السيدة/ منى مكرم عبيد بحضور اجتماعين خلال الفترة و سيتم مراعاة الحد الأدنى لحضور أعضاء مجلس الإدارة (٣ اجتماعات سنويا) خلال الفترات القادمة.

حضور مجلس الإدارة للجمعيات العامة العادية والغير عادية

خلال عام ٢٠٢٤ تم عقد ٤ اجتماعات للجمعيات العمومية الشركة : الأول: الجمعية العامة العادية بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٤ ، الثاني: الجمعية العامة العادية بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٤ ، الثالث: بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٩ اغسطس ٢٠٢٤ ، الرابع: الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤ .

مسلسل	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
١	د / احمد محمد حسنين هيكل	٢
٢	السيد/ هشام حسين الخازندار	٤
٣	السيد/ كريم حسن صادق	٢
٤	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	٢
٥	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	٠
٦	السيد/ منصور احمد محمد هيكل	٣
٧	السيد/ تيمور احمد محمد هيكل	٣
٨	السيدة/ منى مكرم عبيد	٠
٩	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	١
١٠	السيد/ فيليب بلير داندس	٠
١١	السيدة/ دينا هيزر حمدي حسن شريف	٠

لأغراض المطابقة



pwc

المسئولية الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة و وضع جدول أعماله و إدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية والغير عادية للشركة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية و الدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.

- التأكد من إتخاذ القرارات على أساس سليم و بناء على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من إلتزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة و كذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- كافة المسؤوليات الأخرى الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة وفقاً لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية و تعديلاته.

المسئولية الموكلة للسيد / العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة و الإشراف على سير العمل في جميع إدارات و أقسام الشركة و متابعة الأداء لجميع الأنشطة و كذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة.
- تنفيذ إستراتيجية و خطة الشركة السنوية.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات و اللوائح و النظم الداخلية للشركة و المعتمدة من مجلس الإدارة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية و غير المالية عن نتائج أعمال الشركة و تقييم أداءها، و كذلك تقرير حوكمة الشركات، و مراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء و تنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة و اقتراح نظم الإثابة و التحفيز و آليات تتابع السلطة التي يعتمد عليها المجلس لضمان ولاء العاملين و تعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات و مسؤوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

يتولى السيد / طارق حسن المستشار القانوني للشركة أمانة سر مجلس الإدارة ، و يقوم بأداء المهام التالية :

- الإعداد و التحضير و إدارة لوجستيات اجتماعات المجلس و اللجان، و معاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، و تحضير المعلومات و البيانات و التفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات و إرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد و التحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين و إدارة لوجستياتها.
- متابعة استصدار و تنفيذ قرارات مجلس الإدارة و إبلاغ الإدارات المعنية بها و كذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ و توثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس و الموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة .
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، و ذلك في حدود مسؤولياته و دون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن الشركة للأعضاء الجدد و تقديمهم لباقي الأعضاء.

لجان مجلس الإدارة

أولاً : لجنة المراجعة و الحوكمة



الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	٢٠٢٢	٥
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	٢٠٢٢	٥
السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	٢٠٢٢	٤

تم تشكيل لجنة المراجعة طبقاً للمادة (٣٧) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. تتكون اللجنة من عدد (٣) أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة و تضم اللجنة أكثر من عضو مستقل، و تتولى لجنة المراجعة المهام التالية:

- الرقابة على الحسابات والمراجعة والتقارير المالية والأمور المتعلقة بالرقابة المالية الداخلية في الشركة.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- الرقابة على نزاهة الإدارة العليا بالشركة وسياساتها والتزامها القانوني وممارسات تقديم التقارير ونظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمالية والحسابات.
- مراجعة و دراسة فاعلية المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ونظم الرقابة الداخلية وإدارة الأزمات بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم واستبقائهم.
- الرقابة على استقلالية ومؤهلات وأداء المراجعين الخارجيين والداخلين للشركة.
- إنشاء والمحافظة على إجراءات معالجة الاحتيال والإبلاغ عنه (صافرة الإنذار).
- مراجعة أي موضوعات تتعلق بتضارب المصالح أو السلوك الأخلاقي أو الالتزام بالقانون.
- توفير قناة موحدة للتواصل بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين والإدارة العليا والمجلس فيما يتعلق بالحسابات والمراجعة والتقارير المالية والرقابة.
- القيام بأي واجبات ملزمة أو مسؤوليات قد يسندة إليها مجلس الإدارة.
- القيام بأي مهام أخرى تحددها قواعد الإدراج بالبورصة.

لأغراض المطابقة



PwC

ثانياً : لجنة الترشيحات و المزايا و المكافآت

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	٢٠٢٢	١
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	٢٠٢٢	١
السيدة/ دينا هيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	٢٠٢٢	١

يوجد بالشركة لجنة للترشيحات والمكافآت برئاسة السيد/فيليب داندس وعضويين مستقلين و تختص اللجنة بالآتي:

- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- اقتراح سياسات واضحة لمكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك الاستحقاقات، ومراجعة تلك السياسات سنوياً.

- وضع ومتابعة سياسة استرداد مكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال قيامهم بأي انتهاكات أو اختلاسات من مقدرات الشركة.

ثالثاً: لجنة المخاطر والاستثمار :

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
د / احمد محمد حسنين هيكل	رئيس اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ كريم حسن صادق	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ محمد عبد اللاه	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ طارق صلاح	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ أمير نجيب	عضو اللجنة	٢٠٢٢
السيد/ عمرو القاضي	عضو اللجنة	٢٠٢٢

يوجد بالشركة لجنة المخاطر والاستثمار وتتكون من كبار القيادات التنفيذية بالشركة ، و تتعدى اللجنة عند الحاجة، وهي مسؤولة عن دراسة و اتخاذ القرارات الاستثمارية الهامة لتعزيز من عوائد الشركة و ملكية المساهمين .

رابعاً: لجنة الاستدامة:

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
دينا هيزر حمدي حسن شريف	رئيس اللجنة	٢٠٢٢
هشام حسين الخازندار	عضو اللجنة	٢٠٢٢
غادة احمد حسن حمودة	عضو اللجنة	٢٠٢٢

تم تأسيس لجنة الاستدامة لتضم بين أعضائها الشريك المؤسس والعضو المنتدب ورئيس قطاع الاستدامة، حيث تتولى اللجنة دعم الشركة في صياغة استراتيجيات وسياسات الاستدامة قصيرة وطويلة المدى وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والاهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بالشركة وشركاتها التابعة والاطراف ذات الصلة من أجل خفض المخاطر وتعزيز القيمة المشتركة، ولم تجتمع اللجنة خلال العام وسوف يبدأ الانعقاد الدوري لاجتماعات اللجنة في خلال عام ٢٠٢٥

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

يوجد بالشركة نظام للرقابة الداخلية و الذي يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة لتحقيق الاهداف الآتية:



- الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبفلس الجودة.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة.

إدارة المراجعة الداخلية

يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالشركة، و تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة، ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة. و تمنح الشركة مدير إدارة المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه. و تقوم لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، ويرفع ذلك لمجلس إدارة الشركة لاعتماده، كما يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله.

دور إدارة المراجعة	نطاق عمل ادارة المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	اسم مسئول إدارة المراجعة الداخلية	دورية التقارير
تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى إضافة قيمة و تحسين أداء عمليات الشركة ليساعدها على تحقيق أهدافها من خلال تبني أسلوب منهجي و منظم يهدف إلى تقييم وسائل و نظم الرقابة الداخلية و إجراءات إدارة المخاطر في الشركة، و التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات و الأنشطة التنفيذية و المالية و القانونية.	• تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها. • تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل والسياسات الموضوعية بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى. • تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعية ومدى تناسبها مع تطورات العمل والسوق. • متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية.	يتولى مهام المراجعة الداخلية بالشركة إدارة دائمة بالشركة	السيد/ عماد عبدالرحمن تريل	يتم إعداد تقارير مراجعة ربع سنوية للعرض على لجنة المراجعة الداخلية

إدارة المخاطر

تقع مسؤولية إدارة المخاطر بالشركة على مجلس الإدارة بشكل عام و ذلك على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة القابضة و الشركات التابعة والأسواق التي تتعامل معها. و يوجد بالشركة مسئول مخاطر والذي يضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها بالتعاون مع المجلس و ادارة الاستثمار.

وفيما يلي مسؤوليات إدارة المخاطر خلال العام:



- تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وإجراء هذا التحليل بدقة وفي وقت مناسب ومبكر.
- تحديد مستوى المخاطر الذي يمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة اعتمادًا على تأثيرها ومدى إمكانية تحقيقها.
- وضع سياسة للمخاطر ومؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة الخطر المحيط بالشركة.
- قياس مدى استمرار ملائمة وفاعلية السياسات فيما يختص بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، وإجراء أي تعديلات مطلوبة بشأنها طبقًا لتطورات السوق والبيئة المحيطة بالشركة داخليًا وخارجيًا.
- التأكد من توافر نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر بحيث تتيح للإدارة العليا ولجنة المخاطر تلقي تقارير دورية من إدارة المخاطر تعكس مدى التزام الشركة بحدود المخاطر الموضوعية، وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة المقترحة لمعالجتها.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

إدارة الالتزام

لا يوجد في الوقت الحالي إدارة الالتزام بالشركة ولكن تنفذ لجنة المراجعة مقام تلك الإدارة وتتولى الحرص على تطبيق مهام تلك الإدارة عند اللزوم والشركة بصدد إنشاء إدارة مستقلة للالتزام خلال عام ٢٠٢٥

وسوف تقوم إدارة الالتزام بتحديد وتقييم وتقديم النصح والمشورة وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنبًا للإضرار بسمعة الشركة أو تعرضها لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام.

وفيما يلي مسؤوليات إدارة الالتزام:

- المتابعة الدائمة والتأكد من التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة.
- التأكد من ومتابعة مدى التزام كافة العاملين باللوائح والسياسات والمواثيق الداخلية بما في ذلك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- التأكد من عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة والتحقيق فيها بشكل موضوعي وسري وعرضها على لجنة المراجعة ومتابعة ما تم بشأنها، مع ضمان حماية المبلغين.

الحوكمة

يوجد بالشركة اسس حوكمة تهدف إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة و المتمثلة في:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالشركة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات.

لأغراض المطابقة

مراقب الحسابات

يتم تعيين مراقب حسابات للشركة ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

تقوم الجمعية العامة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة، بتعيين مراقب حسابات للشركة، ويكون قرار تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة. ويكون مراقب الحسابات له إستقلالية تامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس الإدارة، حيث أنه ليس مساهماً بالشركة أو عضواً بمجلس إدارة الشركة، أو تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للشركة حتى بالدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو إستشاري بالشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن مراقب الحسابات يكون محايداً فيما بيده من آراء، و نطاق عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

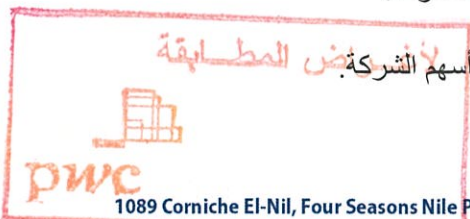
و تلتزم الشركة بأن يسلم مراقب الحسابات نسخة من تقريره علي التقرير الذي تعده الشركة عن مدي التزامها بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية للشركة والتي تتمثل في القوائم المالية الدورية والسنوية و تقرير مجلس الإدارة. و تقوم بالإفصاح أيضاً عن معلومات الشركة غير المالية و كافة الأحداث الجوهرية و الأحداث الطارئة التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين. و ذلك وفقاً للإجراءات المتبعة لذلك بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاته، و قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، و ذلك كالتالي:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين.
- نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها.
- هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.
- أهم المخاطر التي قد تواجه الشركة وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الاستثمار.
- الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة. وفي حالة شراء الشركات التابعة لأسهم الشركة القابضة المالكة لها، تطبق علي الأسهم المشتراة كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة. و تلتزم الشركة بموافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع. و تلتزم الشركة بموافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- أي إصدار جديد مقترح للسندات وأي ضمانات أو رهونات تتعلق بها.
- أي قرار يترتب عليه استدعاء أو إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها.
- أي تغيير مقترح في هيكل التمويل أو هيكل رأس المال يتجاوز ٥ % من حقوق المساهمين من واقع اخر قوائم مالية دورية أو الأوضاع المالية للشركة وكذا أي قيود تفرض على حجم الاقتراض المتاح للشركة.
- أي تعاقبات بقيمة تزيد عن ٥ % من إيرادات آخر سنة مالية.
- أي اتفاق مقترح يترتب عليه دخول مستثمرين إستراتيجيين لشراء حصة من أسهم الشركة.



- إقامة دعاوى قضائية أو تحكيم ضد الشركة تتعلق بنشاطها أو بأحدي مساهماتها أو بغيرها من الأصول المملوكة لها تتجاوز قيمتها ٢ % من حقوق الملكية للشركة وفقا لأخر قوائم مالية معتمدة للشركة.
- صدور أية قرارات من الجهات الادارية بالدولة تؤثر على أنشطة الشركة وأي تعديل أو سحب أو إلغاء لهذه القرارات.
- أي تعاملات تجارية مع أطراف ذات العلاقة.
- إقامة دعاوى قضائية ضد أحد اعضاء مجلس ادارة الشركة أو أحد المديرين الرئيسيين بها في شأن يتعلق بالشركة ويرتبط بمخالفات منسوبه لأي منهم.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي:

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
لا يوجد		لا يوجد

علاقات المستثمرين

يوجد بالشركة إدارة علاقات مستثمرين، حيث أن علاقات المستثمرين تعد من أبرز الأنشطة الرئيسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث أنها وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على ما يلي:

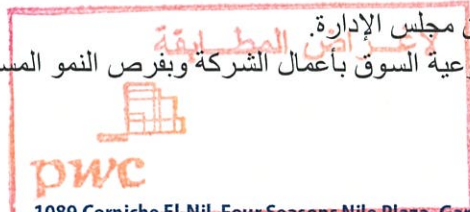
- رؤية المستثمرين للأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي.
- تحقيق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة.
- خفض تكلفة التمويل على المدى الطويل.
- زيادة ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة.

و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالاشتراك في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة. وتعتبر علاقات المستثمرين وسيلة من وسائل تمكن مجلس الإدارة من فهم أسباب أداء أسهم الشركة، وانعكاس ذلك الأداء على قيمتها العادلة طبقاً لما توفره الشركة من معلومات عن أدائها وإمكاناتها ومستقبلها، ومدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح والتواصل مع المستثمرين ومدى وضوح رؤيتهم وتقييم سوق الاستثمار لها.

و تتبع إدارة علاقات المستثمرين رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب للشركة وتقدم تقاريرها الدورية له، و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة واجتماعات مجلس الإدارة للشركة القابضة والشركات التابعة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجهاتها الإستراتيجية.

وفيما يلي مسئوليات إدارة علاقات المستثمرين خلال العام:

- وضع إستراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الإستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.



- التواصل مع المحليين والمستثمرين وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً (باللغة العربية والإنجليزية) يضم ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين. ويعد التقرير السنوي بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة. عادةً ما يتضمن التقرير السنوي العناصر التالية:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
- الرؤية والغرض والأهداف.
- إستراتيجية الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- هيكل الملكية.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- الإيضاحات المتممة وتحليلات الإدارة عن المركز المالي للشركة.
- الحوكمة المؤسسية وحوكمة الاستدامة.
- استراتيجية الاستدامة للشركة وأهم ممارسات الاستدامة (اقتصادياً – مجتمعياً – بيئياً – حوكمة).
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية، والمادة رقم ٤٠ من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، ويتضمن ذلك التقرير ما يلي:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية.
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة.
- تحليل لبيئة عمل وأسواق الشركة الرئيسية.



1089 Corniche El-Nil, Four Seasons Nile Plaza, Garden City, Cairo, 11519, Egypt Tel: +202 2791 4440 Fax: +202 2791 4448
١٠٨٩ كورنيش النيل - فورسيزونز نايل بلازا - المبنى الإداري - الدور الثالث - جاردن سيتي - القاهرة ١١٥١٩ مصر - تليفون: +٢٠٢ ٢٧٩١ ٤٤٤٠ فاكس: +٢٠٢ ٢٧٩١ ٤٤٤٨

- إستراتيجية الشركة.
- التغييرات الرئيسية في هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاده.
- تشكيل لجان المجلس وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.
- سياسات إثابة وتحفيز العاملين بالشركة مثل عروض تملك الأسهم وغيرها.
- ما تم بشأن عقود المعاوضة المبرمة في العام السابق وكذلك عقود المعاوضة المعروضة للعام التالي.
- ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية.
- تقرير عن التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة علاقات المستثمرين بمعاونة إدارة الشركة بها، ويضم على ما يلي:

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥٪ فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.

تقرير الاستدامة

تقوم الشركة بصفة دورية (فترة زمنية متغيرة) بإصدار تقرير (متوازن) عن الاستدامة، يضم إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والحوكمة. يوضح التقرير رؤية الشركة ومبادئها الأساسية، مسلطاً الضوء على كيفية توافق استراتيجيتها مع التزاماتها تجاه المجتمع والمناطق المحيطة، وتأثيرها على النمو الاقتصادي. ويحقق الإفصاح عن الاستدامة مجموعة من المنافع تتمثل في دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والمجتمعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلاً عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال.

الموقع الإلكتروني

يوجد لدى الشركة مواقع إلكترونية مخصصة للأعمال المؤسسية التابعة للشركة وعلاقات المستثمرين باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم من خلالهما الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر.

www.qalaaholdings.com

<https://ir.qalaaholdings.com/>



المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

لدى الشركة ميثاق داخلي عن الأخلاق والسلوك المهني يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة. ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالشركة إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية الشركة ونزاهة العاملين بها، بما يضمن حقوق مساهميها وكافة المتعاملين معها.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تتوافر لدى الشركة سياسة تتابع السلطة والتي تهدف إلى خلق إجراءات وتقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للشركة في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز على التخطيط لتتابع السلطة للعناصر الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالشركة وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للشركة وضمان لاستدامتها.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات، والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأ المساواة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد بالشركة سياسة وإجراءات تحكم تعاملات الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة، والتي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخليين على أسهم الشركة وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، وتبين مدى التزام الداخليين والمؤسسين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة. وتضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي وقواعد تنظيمه، وتضمن هذه السياسة الآتي:

- عدم السماح بتعامل أي من الداخليين على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية وفقاً للتعريف الوارد بالبند "ب" من المادة ٣٠٩ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- إخطار المساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم والبورصة بفترات حظر التداول اتساقاً مع متطلبات الجهات المنظمة للسوق.

استراتيجية الاستدامة ونهج السياسات البيئية والاقتصادية والمجتمعية والحوكمة

تأكيداً على التزامها بالشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، وضعت شركة القلعة استراتيجية استدامة شاملة وإطاراً للسياسات يدير كافة ممارسات الاستدامة عبر عملياتها. وفي إطار استراتيجيتها للحوكمة المؤسسية، اعتمدت الشركة منهجاً متكاملًا لدمج الاستدامة ضمن نموذج أعمالها، مما يعزز خلق قيمة مضافة على المدى الطويل لجميع أصحاب المصلحة.



تعمل استراتيجية الاستدامة كخارطة طريق لتحقيق أهداف الشركة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (EESG)، بينما تحدد السياسات المصاحبة - مثل سياسات البيئة والمناخ والمياه والتنوع والمساواة والشمولية - (DEI) المبادئ والالتزامات اللازمة لتعزيز التأثير المستدام.

تسعى شركة القلعة إلى تطبيق الاستراتيجية والسياسات عبر جميع شركاتها التابعة، مما يرسخ مبادئ وممارسات الاستدامة في مختلف مستويات أعمالها، وتعكس هذه السياسات التزام الشركة بالتميز، والمرونة، والقيادة الأخلاقية، وذلك في سعيها لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.

نهج وإطار الاستدامة المتبع من شركة القلعة:

تلتزم شركة القلعة ببناء استثمارات مسؤولة ومستدامة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصادات والمجتمعات التي تعمل بها، كما نولي أهمية كبيرة لسلامة موظفينا والمجتمعات التي نعمل بها. ويؤكد ذلك النهج إيمان شركة القلعة بأن الاستدامة ضرورية للحد من المخاطر، وجزء أساسي من قيم الشركة كمستثمر مسؤول، وتحرص الشركة على دمج اعتبارات الاستدامة الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والحوكمة (EESG) في جميع سياساتنا وعملياتنا وقراراتنا الاستثمارية.

وتتماشى استراتيجية الشركة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومبادئ الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة العشر (UNGC)، مما يعكس التزام الشركة بتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤول والنزاهة وتحقيق أهداف الاستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

يقوم نهج الاستدامة الذي تتبعه القلعة على ثمانية محاور أساسية:

١. الاستثمار المسؤول: تلتزم القلعة باتخاذ قرارات استثمارية مسؤولة تخلق قيمة ولها تأثير إيجابي على المدى الطويل للأطراف ذات الصلة، وتولي القلعة الأولوية للاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على البيئة وتنمية المجتمع.
 - جهود الاستدامة المتبعة على مستوى الشركة: تدمج الشركة الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG) في ممارساتها الاستثمارية وعملياتها وثقافتها، ويشمل ذلك دفع استراتيجيتها الخاصة بالمناخ على مستوى الشركة وشركاتها التابعة، وإدارة الإفصاحات الخاصة بالاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة، والتفاعل مع أصحاب المصلحة، وتقليل الأثر البيئي لعملياتنا.
 - منتجات وحلول الطاقة المستدامة: تقدم الشركة حلولاً مبتكرة تدمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG) لدفع النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز رفاهية المجتمع، وخلق قيمة لأصحاب المصلحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
٢. الحفاظ على البيئة: تدرك القلعة أهمية الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وتسعى إلى تقليل الأثر البيئي الضارة لمختلف أعمالها من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاستغلال الأمثل للموارد، ودعم المبادرات التي تحد من آثار تغير المناخ.
٣. المسؤولية الاجتماعية: تؤمن شركة القلعة بأهمية تبني استثمارات مسؤولة ومستدامة في إطار سعيها المستمر للارتقاء بجودة حياة الموظفين ودعم المجتمعات المحيطة، وتضع القلعة في مقدمة أولوياتها تلبية مختلف احتياجات الكوادر البشرية من الموظفين والمجتمعات المحيطة بالإضافة إلى تعزيز التنوع والشمول، والمبادرات التي تهدف إلى تطوير التعليم والرعاية الصحية وصحة وسلامة المجتمع.
٤. مؤسسة القلعة للمناخ: مؤسسة القلعة للدراسية وبرامج ومبادرات أخرى متعلقة بتنمية الطاقات البشرية: تتبنى القلعة وشركاتها التابعة نهجاً متكاملاً لدعم التعليم في مصر، حيث تغطي جميع مراحل التعليم مع أكثر من ٥٤,٠٠٠ مستفيد حتى الآن من خلال مبادراتها لتنمية رأس المال البشري. وتعد مؤسسة القلعة للمناخ للدراسية دارة مبادرات القلعة في مجال التعليم، وأكبر برنامج للمناخ الدراسية الممولة من القطاع الخاص في مصر. تأسست المؤسسة في ٢٠٠٧ لتجسد التزامنا العميق بتطوير الطاقات البشرية من خلال نظام حوكمة مستقل وتمويل مستدام. ومنذ انطلاقتها، قدمت المؤسسة أكثر من ٢١٥ منحة دراسية، ملتزمة بأعلى معايير النزاهة لضمان تحقيق أثر طويل المدى.

أعراض المطابقة

٥. **الحوكمة المتميزة ومشاركة أصحاب المصلحة:** تلتزم القلعة بأعلى معايير الحوكمة والسلوك المهني والأخلاقي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع تعاملاتها.

○ وتركز القلعة على تحديد وإشراك أصحاب المصلحة مع تسجيل آرائهم لدمجها في نهج الاستدامة مع التطوير المستمر لضمان الشفافية والمساءلة.

○ **حوكمة الاستدامة:** شركة القلعة هي أول شركة صناعية في مصر تستحدث منصب رئيس قطاع الاستدامة وإنشأت إدارة خاصة بالاستدامة في الشركة لتتولى المهام المتعلقة بممارسات الاستدامة. وتعتبر القلعة أول شركة مصرية صناعية قامت بتأسيس لجنة للاستدامة تتبع مجلس الإدارة، حيث تتولى اللجنة مهام دعم شركة القلعة في صياغة السياسات قصيرة وطويلة الأجل وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والأهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بشركة القلعة وشركاتها التابعة والأطراف ذات الصلة من أجل خفض المخاطر وتعظيم القيمة المشتركة.

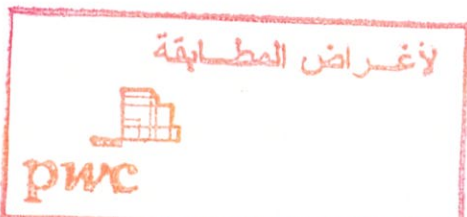
٦. **التحسين المستمر:** تلتزم القلعة بتحسين أدائها في مجال الاستدامة بشكل مستمر، وتقوم بتحديد الأهداف بشكل منتظم، فضلاً عن مراقبة وتقييم ممارساتها والتطورات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والحوكمة (EESG) بانتظام، والعمل على تحسينها، والتواصل مع أصحاب المصلحة لمعالجة مخاوفهم والاستفادة من تعليقاتهم.

٧. **المساءلة والشفافية والرقابة الداخلية لقياس الأثر:** تلتزم شركة القلعة بمعايير صارمة من المساءلة والتنظيم الذاتي لضمان الشفافية والنزاهة والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية والتشريعية، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (EESG)، نسعى لتحقيق نمو مستدام، وتعزيز رفاهية المجتمع، وخلق قيمة طويلة الأجل. تقدم الشركة تقارير إلزامية للجهات التنظيمية والرقابية، بالإضافة إلى تقارير طوعية لشركائنا، بما في ذلك مؤسسات التمويل التنموية والتحالفات، وبالتعاون الوثيق مع شركائنا التابعة والإدارات الداخلية، نقوم بجمع البيانات وفقاً لأعلى معايير التقارير، وتعزيز تلك الجهود ريادتنا في الحوكمة وتساهم في استمرار وجودنا في المؤشرات والمبادرات المهمة، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في عملياتنا.

٨. **الشراكات:** تتعاون شركة القلعة مع المؤسسات المحلية والدولية التي تتمتع بروى متشابهة ومماثلة لها مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وتحالف قادة الأعمال الأفارقة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واتحاد الصناعات المصرية، حيث تعمل نحو أهداف مشتركة لتوسيع نطاق أعمال الشركة وزيادة القيمة التي تقدمها للمجتمع، واستطاعت القلعة توضيح وإبراز دور واستراتيجية الشراكات في القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة.

لتحقيق تلك الاستراتيجية، تولي القلعة أهمية كبرى للأهداف الآتية:

- وضع السياسات والمعايير ومؤشرات الأداء الرئيسية: للقيادة بالمثل وتحقيق أفضل الممارسات في مجال الصحة والسلامة والبيئة والجودة عبر الشركات التابعة وسلسلة الإمداد والتوريد.
- التحول إلى عمليات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتقليل الانبعاثات للانتقال إلى مستقبل بصافي صفر انبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. (قد وقعت القلعة على تعهد بوضع أهداف قائمة على أسس علمية للحد من الانبعاثات وانضمت إلى حملة "طموح الشركات للوصول لهدف الـ ١,٥ درجة مئوية" لتقليص البصمة الكربونية وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة)
- تقييم المخاطر، وتقديم التقارير ومتابعة التقدم: حققت القلعة تقدم كبير من خلال شركاتها التابعة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين وإدارة النفايات بهدف تحقيق الحياد الكربوني، وتعمل القلعة حالياً على تطوير آليات الإفصاح للمساعدة في تتبع مؤشرات الاستدامة مثل مبادرة الأهداف القائمة على أسس علمية، والمبادرة العالمية للتقارير، والشبكة العالمية للاستثمار الفعال، والإفصاح المالي المتعلق بالمناخ.
- إقامة شراكات مثمرة للجميع: تعتبر شركة القلعة من أوائل الشركات التي انضمت الي مبادرات مناخية مع العديد من الشركات الأخرى. وعلى سبيل المثال انضمت الشركة الى حملة "طموح الشركات للوصول لهدف ١,٥ درجة مئوية" و تحالف قادة الأعمال الأفارقة ومبادرة شابتر زيرو إيجيب Chapter Zero .



تعزيز أهداف التنمية المستدامة

في إطار التزامها كمستثمر مسؤول وسعيها لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حددت شركة القلعة ١٢ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة التي تركز على دفع تقدمها، والتي تشمل الأهداف: ١، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧.

تنمية المجتمع - النمو الشامل وتنمية رأس المال البشري



الهدف الاول: القضاء على الفقر

تماشيا مع هدف ١ (القضاء على الفقر) من أهداف التنمية المستدامة، تركز مشروعات التنمية المجتمعية لشركة القلعة وشركاتها التابعة على تلبية الاحتياجات الضرورية وتعزيز القدرة الاقتصادية على المدى الطويل في المجتمعات الأقل حظًا، وذلك من خلال تحسين الوصول إلى المياه النظيفة، والرعاية الصحية، وحلول الطاقة المستدامة، وتسهم هذه المبادرات في تخفيف الأعباء المالية، مع تعزيز نمو اقتصادي مستدام، وزيادة الاستقرار المجتمعي، وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات على المدى الطويل.

حققت شركة القلعة وشركاتها التابعة خطوات كبيرة في مواجهة التحديات المتعلقة بالفقر، حيث استفاد أكثر من ١,٢٩٧,١٤٩ مستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من خلال مجموعة من المبادرات التنموية التي تقوم بها الشركة المصرية للتكرير في مجال تنمية رأس المال البشري. من أبرز هذه المبادرات برنامج "مشروع"، الذي يساهم في تمكين الشباب اقتصاديا في منطقة مسطرد من خلال تقديم الدعم المالي وغير المالي للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى دورات تدريبية تهدف إلى تحسين المهارات الشخصية وتعزيز فرصهم في سوق العمل. حتى عام ٢٠٢٤، بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ٩٥,٦٨٠ مستفيد مباشر وغير مباشر.

وفي إطار تعزيز تمكين المرأة، يركز برنامج "تمكين" التابع للشركة المصرية للتكرير على التمكين الاقتصادي ودعم السيدات من خلال تقديم الدعم المالي وغير المالي لهن. ومنذ انطلاقة، تمكن البرنامج من دعم ١,٦٠٤ امرأة لدخول سوق العمل وتمويل ٢٥٩ مشروعًا صغيرًا، مما يساهم في توسيع الفرص الاقتصادية للنساء. حتى عام ٢٠٢٤، بلغ العدد الإجمالي للمستفيدات من البرنامج ٩,٧٤٠ مستفيدة مباشرة وغير مباشرة.

وفي القطاع الصحي، تواصل الشركة المصرية للتكرير في تقديم دعمها للمجتمعات، حيث استفاد حوالي ٢٠٣,٠٠٠ شخص من مختلف الخدمات الصحية التي تقدمها. تشمل هذه المبادرات توفير وسائل التنقل لمعهد أمراض الكلى في المطرية، وتقديم دعم عيني لمستشفى الخصوص المركزي بأدوات طبية حيوية مثل أجهزة قياس الضغط، وأجهزة تخطيط القلب، وأجهزة الموجات فوق الصوتية، بالإضافة إلى أجهزة التعقيم والأثاث الطبي. كما قدمت الشركة دعماً مالياً لمستشفى الناس في القليوبية، مما ساهم في تحسين خدمات الطوارئ وغرف العمليات للأطفال المصابين بأمراض القلب في جميع أنحاء مصر. تعكس هذه المبادرات التزامنا المستمر بتحقيق نتائج صحية أفضل وتعزيز النمو المستدام على مستوى المجتمع.



الهدف الرابع: تحسين جودة التعليم

تلتزم شركة القلعة وشركاتها التابعة بتعزيز التعليم في مصر من خلال نهج شامل يغطي جميع مراحل التعليم، وذلك من خلال مبادراتها لتطوير وتنمية رأس المال البشري، حيث استفاد أكثر من ٥٤,٠٠٠ مستفيد مباشر من هذه المبادرات. تشمل هذه المبادرات برامج التعليم المبكر مثل "مستقبلي" للمعلمين وبرنامج "تعليم الأطفال المبكر" من الجامعة الأمريكية في القاهرة، بالإضافة إلى "نظارتني"، وبرنامج التعليم العالي مثل "مستقبلي" للطلاب ومركز القلعة للخدمات المالية. كما تدعم مؤسسة القلعة للمنح الدراسية (QHSF) دراسات ما بعد التخرج، إضافة إلى التدريب المهني الذي توفره أكاديمية اسيك ومعهد دون بوسكو للتعليم الفني.

تسهم هذه المبادرات في تقديم منح دراسية ودورات تدريبية مهنية في أرقى الجامعات والمعاهد على المستويين المحلي والدولي، مع التركيز على تحسين بنية النظام التعليمي وتعزيز كفاءات وقدرات المعلمين.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

توفر شركة القلعة وشركاتها التابعة سياسات عمل وتوسعى لخلق بيئة داعمة للمرأة مثل نظام ساعات العمل المرنة للموظفات أثناء وبعد إجازة الأمومة والعودة إلى العمل لضمان استمرارية العمل وكذلك تنمية المهارات. تتمثل استراتيجية القلعة في دعم وتمكين المرأة في مجال العمل على مبدأ "القيادة بالمثل" من خلال العمل على الخمس محاور الآتية

- **ادماج العنصر الذكوري في تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين.** يتعين على الرجال دعم المبادرات التي تعزز مكانة المرأة وتضمن توفير الفرص المتساوية بين الجنسين.
- **تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وتعيين الكوادر النسائية المصرية** وخلق بيئة داعمة وسد الفجوة وتمثيلها في المناصب القيادية والإدارية، ونحرص على ضمان التنوع في مجموعة المتقدمين للوظائف ونقدم تعيين النساء المصريات المؤهلات في مختلف المجالات. وفي إطار التزامنا بالشفافية، نقوم بنشر تقارير طوعية لمتابعة تقدمنا، خصوصاً في مجال المساواة بين الجنسين، بما يضمن بيئة عمل شاملة تمكّن الجميع، ويتمشى مع أهدافنا في الاستدامة والحوكمة. حتى عام ٢٠٢٤، تمثل النساء ١٨٪ من مجلس إدارة شركة القلعة، و ٢٦٪ من القيادة العليا، و ٣١٪ في المناصب الإدارية الوسطى، بالإضافة إلى تمثيل نسائي كامل في فرق الشؤون القانونية الدولية والإدارة بنسبة ١٠٠٪.
- **إطلاق العديد من برامج ومبادرات التنمية المجتمعية لتدريب وإعداد وتمكين المرأة.** وتجدر الإشارة إلى تركيز مؤسسة القلعة للمنهج الدراسية على تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تمثل النساء ٤٦٪ من إجمالي المستفيدين من ١٥ محافظة مصرية. ومن جانب آخر نجحت الشركة في إفادة أكثر من ٩٧٤٠ سيدة بمنطقة مسطرد من خلال برامج "التمكين" الاقتصادي التي أطلقتها.
- **تحفيز وتكريم الكفاءات النسائية في الحيز العام** وابرار دورها الحيوي في مختلف القطاعات والمساهمة في تغيير الأفكار والمعتقدات النمطية عن دور المرأة المصرية في مجتمع الأعمال المصري والدولي، حيث تم تكريم ٦ سيدات ضمن أكثر ٥٠ سيدة تأثيراً في الاقتصاد المصري وثلاث سيدات قيادية نسائية بالشركة ضمن قوائم فوربس لأكثر سيدات الأعمال تأثيراً في الشرق الأوسط
- **المشاركة الفعالة في مبادرات الدولة والمؤسسات الدولية ودعم الجهود الحكومية والأمنية** والتي من شأنها تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. في إطار جهودها المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، قامت القلعة بتوقيع بيان الالتزام الخاص بالمساواة بين الجنسين مع تحالف قادة الأعمال الأفارقة (ABLC) وانضمت إلى مبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة (WEPS). وقد وضعت الشركة خطة عمل تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية، التي يجري تنفيذها ومتابعة تقدمها حالياً. من خلال الانضمام إلى مبادرة WEPS وتطبيق مبادئها السبع، تؤكد القلعة التزامها بمبدأ "القيادة بالمثل"، وتعزيز دور المرأة وإطلاق إمكاناتها الكامنة، مع الاعتراف بها كشريك رئيسي في القوى العاملة، وتطوير المجتمع، والنمو الاقتصادي لمصر. علاوة على ذلك، يبرز انخراط القلعة في مبادرة "محفز سد الفجوة بين الجنسين"، التي أطلقتها وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، التزامها بسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

لأغراض المطابقة



PWC

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

يتمثل الهدف الرئيسي من جميع مبادرات الشركة في الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي من خلال بناء القدرات عبر توفير فرص التعليم وتنمية الطاقات البشرية. وعلى سبيل المثال تساهم مشروعات التنمية المجتمعية التابعة للشركة المصرية للتكرير - وهي مبادرات تمكين ومشروعات وريادة وتكافل - في دعم النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وصل عدد المستفيدين المباشر وغير من برنامج "تمكين" و"مشروع" و"ريادة" و"تكافل" إلى ٩٧٤٠ و ٩٥٦٨٠ و ١٦٨٥٩ و ١٧٨٣٠ على التوالي.

حماية البيئة - الاستدامة البيئية، حلول الطاقة المستدامة، وترشيد إدارة الموارد



الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

وتستهدف القلعة من خلال استثماراتها في قطاع الطاقة، والتي تتضمن "الشركة المصرية للتكرير" و"طاقة عربية" و"توازن"، على ريادة تقديم حلول طاقة نظيفة بأسعار معقولة وبدائل محلية للاستيراد وتواصل التزامها بالتوسع في مشروعات الطاقة البديلة. وعلى صعيد المشاريع الخضراء، قامت شركة طاقة عربية بإطلاق العديد من محطات الطاقة الشمسية التي كان على رأسها محطة طاقة شمسية بقدرة ٦ ميغاوات بمزارع دينا والذي تم تمويلها من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و محطة طاقة شمسية بقدرة ٧ ميغاوات في شركة اسكوم.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة

تلتزم شركة القلعة بالمساهمة في تطوير مدن ومجتمعات مستدامة في المناطق التي تعمل بها شركاتها التابعة. من خلال شركتها التابعة، جلاس روك للعزل، تسهم القلعة بشكل فعال في تعزيز الاستدامة المدن من خلال تقديم حلول العزل الحراري التي تخفض تكاليف تركيب أنظمة التبريد والتدفئة بنسبة ٣٠-٤٠٪. وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليص التكاليف التشغيلية بنسبة تتراوح بين ٢٥-٣٠٪، مما يعزز من كفاءة استخدام الطاقة في المباني ويقلل من الأثر البيئي. تتماشى هذه المبادرات مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على بناء مدن مستدامة، وتحقيق بنية تحتية فعالة من حيث الموارد، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية.

الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المسؤولين

تلتزم الشركات التابعة للقلعة بتطبيق سياسات صارمة لإدارة المخلفات، حيث تقوم العديد منها باستخدام المخلفات لإنتاج مواد مستدامة. تضمن الشركة إعادة تدوير المخلفات الصلبة بشكل صحيح، مع تعزيز ممارسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتضيف قيمة لها. من خلال شركاتها التابعة مثل توازن، تقوم القلعة بإعادة تدوير المخلفات وتحويلها إلى بدائل صديقة للبيئة للفحم والغاز الطبيعي، مثل الوقود المشتق من الكتلة الحيوية (BDF) ووقود استرجاع المواد الصلبة (SRF) ووقود مشتق من النفايات (RDF)، والتي يتم توفيرها للمستهلكين الكبار كطاقة حرارية.

تتبع القلعة وشركاتها التابعة نموذج الاقتصاد الدائري، حيث تركز على تحسين استخدام الموارد وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. على سبيل المثال، تستخدم الشركة المصرية للتكرير الدوائر المائية المغلقة لتقليل استهلاك المياه ومنع إطلاق النفايات السامة، مع إعطاء الأولوية للسلامة البيئية والمهنية وفقاً لأعلى المعايير.

لاغراض المطابقة

في شركة مزارع دينا، تقوم توازن/إيكارو بإنتاج سماد عضوي ١٠٠٪ من الروث (بمعدل ١٠٠ ألف طن سنوياً)، مما يدعم الزراعة العضوية ويقلل من الاعتماد على الأسمدة الكيميائية، فضلاً عن تقليل استهلاك المياه بمقدار ثلاث مرات مقارنة بالأسمدة الأخرى.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

قامت شركة القلعة بدمج معايير وممارسات الاستدامة البيئية بجميع عملياتها الرئيسية من خلال تبني استراتيجية تركز على تعزيز الربحية بالتوازي مع المساهمة في الحفاظ على البيئة والارتقاء بالمجتمعات المحيطة، وذلك على مستوى الشركات العاملة بقطاعات الطاقة والبنية الأساسية واللوجستيات والطاقة الكهربائية بما في ذلك الشركة المصرية للتكرير ونايل لوجستيك. تبذل القلعة جهوداً كبيرة لتقليل البصمة الكربونية عن طريق تعزيز الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة ودمجها في نموذج أعمالها وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والمشاريع الخضراء والتحول للاقتصاد الأخضر. وفي ديسمبر ٢٠١٩ شاركت القلعة ضمن أول ١٧٧ شركة في مبادرة طموح الأعمال للوصول لهدف ١,٥ درجة مئوية لمواجهة مشكلة التغير المناخي. وعلى مستوى الشركات

التابعة، قامت الشركة المصرية للتكرير اعداد تقرير جرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذا اعداد خطة لإدارة وخفض غازات الاحتباس الحراري بداية من عام ٢٠٢٠ وبصوره دوريه توافقا مع الهدف رقم ١٣ من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالتغير المناخي.

الرخاء المشترك – دفع نمو الاقتصاد المصري



الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

تقوم شركة القلعة من خلال شركاتها التابعة في قطاع الطاقة- الشركة المصرية للتكرير (ERC) ، وطاقة عربية، وتوازن- إلى تحقيق الريادة في توفير حلول طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات من خلال البدائل المحلية. تواصل شركات القلعة بذل جهود كبيرة للاستفادة من الطاقة النظيفة وتعزيز استخدامها، مع تركيز خاص على المشاريع المتجددة. على سبيل المثال، نجحت طاقة عربية في تدشين عدد من المشاريع الضخمة في مجال الطاقة الشمسية، مثل مشروع بنبان، الذي يعد من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، إلى جانب محطات شمسية أصغر، منها محطة بقدرة ٦ ميغاوات في مزارع ديناء، الممولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومحطة بقدرة ٧ ميغاوات في أسكوم. تعكس هذه المبادرات التزام الشركة بتوسيع مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والغاز الطبيعي الصديق للبيئة، والتي تتوفر محليا.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تقوم القلعة وشركاتها التابعة حاليا بتوظيف أكثر من ١٧,٥ ألف موظف مع تزويدهم بكافة المميزات مثل التأمين الصحي والبدلات والمزايا الخاصة بضمان توفير مستوى معيشي جيد. وتعكف الشركة على توظيف مختلف الفرص الاستثمارية الجديدة من أجل خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية

تستهدف القلعة تطوير حلول الطاقة والبنية الأساسية بشكل يساهم في الحفاظ على البيئة من خلال الاستثمار في المشروعات الابتكارية المتميزة بتوظيف تقنيات البناء المتطورة والخبرات الواسعة في مجال البنية الأساسية وكذلك أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا التصنيع.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تستمر شركة القلعة في الحفاظ على مكانتها الريادية في الأسواق التي تعمل فيها، مما يرسخ ثقة مجتمع الاستثمار والمؤسسات المالية الدولية والصناديق السيادية. ويعكس ذلك الدور الاستراتيجي للشركة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مع تعزيز التزامها برؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من خلال توطيد الصناعات وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

تماشيًا مع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، تتعاون القلعة وشركاتها التابعة مع العديد من المنظمات المحلية والدولية التي تشاركها نفس الرؤية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع الحكومات والمنظمات الدولية والشركات، تقوم الشركة بتوفير الموارد والخبرات اللازمة لتوسيع نطاق المشاريع المؤثرة التي تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وازدهار المجتمعات.

تعد الشراكات الاستراتيجية حجر الزاوية في النهج الذي تتبناه القلعة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تساهم في تسريع التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، ووكالات ائتمان الصادرات، والمؤسسات المالية الدولية، لتسريع الاستثمارات المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار الصناعي في المنطقة.



الحوكمة المؤسسية والشراكات



202 2791 4440 Fax: +202 2791 4448
١٠٨٩ كورنيش النيل - فور سيزونز نايل بلازا - الجنبى

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

ضمن التزامها بتعزيز حوكمة جيدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، قامت شركة القلعة بإنشاء هيكل حوكمة قوي يتمحور حول المساءلة والشفافية والممارسات التجارية الأخلاقية لضمان حوكمة سليمة عبر جميع شركاتها التابعة.

وفي إطار التزام شركة القلعة بترسيخ ممارسات الحوكمة المؤسسية عبر جميع شركاتها التابعة، تبذل الشركة جهوداً حثيثة لدعم مبادئ التنوع والثقة والعدالة والانفتاح والشفافية باعتبارها الركائز الأساسية لثقافتها المؤسسية. وقد انضمت شركة القلعة إلى مبادرة النزاهة (INI) وهي مبادرة عمل جماعي يقودها مجتمع الأعمال في مصر وتهدف إلى تنمية الوعي بمزايا النزاهة في مجتمع الأعمال وتتضمن أهداف المبادرة تشجيع العمل الجماعي والتعاون المشترك بين كبرى المؤسسات والشركات الرائدة على الساحة المصرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل استحداث أفضل معايير مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة المسؤولية والنزاهة.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تمثل الشراكات الاستراتيجية إحدى العناصر الرئيسية لخطة القلعة الهادفة إلى تعظيم الأثر الإيجابي على الاقتصاديات والمجتمعات المحيطة بأعمالها وإفادة أكبر عدد ممكن من أبناء هذه المجتمعات. تدخل شركة القلعة وشركاتها التابعة في شراكات مثمرة مع مؤسسات قطاع الأعمال ووكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل التنموية الدولية والمؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والشباب والرياضة، والتعاون الدولي، بالإضافة إلى منظمات الاستدامة الدولية ووكالات التصنيف مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشبكة استثمار التأثير العالمية (GIIN)، مؤشر التقارير العالمية (GRI)، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أجل تحديد الأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها وتقييمها بالشكل الأمثل من أجل تعظيم أثرها الإيجابي اقتصادياً وبيئياً ومجتمعياً

من خلال التزامنا بتطبيق نهج الاستدامة المسؤول، تسعى القلعة لخلق قيمة لجميع اصحاب المصلحة، والمساهمة في التنمية المستدامة لاقتصاد الدول التي تعمل فيها كمستثمر مسؤول.

رئيس علاقات المستثمرين
وإداره المخاطر
أ/ عمرو محمد القاضي
بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥

